الجسار : الدعم الحكومي للكهرباء والماء مستمر رغم التعرفة الجديدة للاستهلاك

الشايع: نرفض المشروع الحكومي لـ « الشرائح » وقدمنا صيغة جديدة لا تمس محدودي الدخل

- الأولى حتى 6000 كيلو واط بفلسين والثانية بـ5 فلوس

اعضاء اللجنة المالية

وزير الكهرباء اثناء الاجتماع

- الكويت من أكثر الدول استهلاكاً للكهرباء والتسعيرة لم ترتفع منذ الستينات

- تطبيق الشرائح وسيلة لإعادة توزيع الدعم بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية
- اللجنة تأكدت من صحة أرقام استهلاك الكهرباء التي تقدمت بها الحكومة أكثر من مرة
- إذا استطعنا تخفيض الاستهلاك 20 % سنساهم في إنشاء مناطق سكنية جديدة
- تطبيق الشرائح سيكون بداية على القطاع التجاري ثم الاستثماري ثم الحكومي وينتهي بالسكني
- وزير الكهرباء : هناك تباين في التوصل إلى الأسعار المتفق عليها بين لجنة الدعوم الحكومية والمالية
- نمد يد التعاون إلى المجلس ونتفهم مقترحات الأخوة الأعضاء
- الحكومة طرحت مبررات مشروعها وتأثير ذلك على الاقتصاد المحلي

كتب مصطفى كامل

انتهت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية امس بحضور وزير الكهرباء والماء احمد الجسار الى رفض المشروع الحكومي بشان شرائح الكهرباء فيما وافقت على صيغة جديدة للشرائح الكهرباء بما لايمس ذوي الدخل المحدود والمتوسط.

واوضح رئيس اللجنة فيصل الشايع في تصريح للصحافيين عقب انتهاء اجتماع اللجنة ان الشريحة الاولى طبقا لقرار اللجنة البرلمانية هي من 0 الى 6000 كيو واط ستكون بقيمة فلسين للكيلو والشريحة الثانية من 6001 كيلو واط الى 12الف واط وستكون بقيمة 5 فلوس والشريحة الثالثة تم احتساب 8 فلوس للاستهلاك بين 12001 الى 18 الف كيلو واط .

واضاف ان الشريحة الرابعة للمقترح النيابي هي بين 18001 كيلو واط الى 24 الف كيلو واط بكلفة 12 فلسا فيما الشريحة الاخيرة لمن يستهلك اكثر من 24 الفا ستكون بقيمة 15 فلسا.

قال الشايع أن دولة الكويت تعتبر من أكثر الدول استهلاكا للكهرباء نتيجة انخفاض سعره موضحا بان التسعيرة لم يرتفع منذ الستينات بينما جميع دول العالم رفعت أسعار الكهرباء لافتا إلى أن هناك نسبة في زيادة الاستهلاك عن حاجة المواطنين بما يعادل 30 بالمئة.

ولفت الشايع الى ان الاقتراح النيابي الذي تم التصويت عليه اليوم بشان شرائح الكهرباء هدفه ترشيد الاستهلاك وليس لجباية الأموال موضحا أن اللجنة سترفع تقريرها ليدرج على جدول اعمال الجلسة المقبلة لمجلس الامة مع وثيقة الاصلاح المالي والاقتصادي.

واوضح أن اللجنة تأكدت من صحة أرقام استهلاك الكهرباء التي تقدمت بها الحكومة أكثر من مرة حيث ان الدراسات الحكومية بينت بان هناك 30 بالمئة من المواطنين يستهلكون اقل من 6 الاف كيلو واط في الشهر وهذه الشريحة لن تمس حيث سيكون تعرفة الشريحة الاولى في استهلاك الكهرباء من صفر إلى 6 الاف واط بقيمة فلسين فقط.

وبين أن تطبيق شرائح استهلاك الكهرباء هو وسيلة لإعادة توزيع الدعم بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية مشيرا إلى أن المواطن يدفع 12 دينار في الشهر بمجموع 144 دينار وفي السنة الحكومة تدعمه بقيمه 1800 دينار وبالتالي فان الدعم مازال موجود بينما تدعم الدولة المستهلكين لغاية 9000الاف كيلو واط بمبلغ 2610 دينار سنويا.

وافاد ان المستهلكون لغاية 12 الف كيلو واط فان الدعم الحكومي السنوي لهذه الشريحة يبلغ 3372 دينارا بينما يصل الدعم الحكومي الى حوالي 5082 دينارا لمن يستهلك فوق 21 الف كيلوا واط علما بان فاتورة هذا المستهلك السنوية هي 1722 دينارا .

وقال اننا إذا استطعنا تخفيض الاستهلاك بما يقارب 20 بالمئة سيكون انجازا طيبا وهذه الـ 20 بالمئة ستساهم في إنشاء مناطق سكنية جديدة دون الحاجة إلى بناء محطات كهرباء جديدة لافتا إلى أن المقترح النيابي أبقى قيمة فلسين للمستهلك حتى 6 الاف واط ومن استهلك أكثر من ذلك سوف يتحمل زيادة القيمة المالية أو يرشد استهلاكه من الكهرباء.

وأشار إلى انه مقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي فان من يستهلك لغاية 6 الاف كيلو واط في السعودية سيدفع 48 دينار وفي البحرين 34.5 دينار وفي دبي 132 شهريا مبينا ان تكاليف استهلاك الكهرباء أعلى حتى من المقترح النيابي .

وبسؤاله عن استهلاك القطاع الزراعي والصناعي قال ان اللجنة والحكومة راعت هذا الامر حيث ما يخص قطاعي الزراعة والصناعة فان الحكومة سوف تراعيهم في موضوع الدعم حتى لايتاثر المواطن.

واشار الى ان تطبيق شرائح الكهرباء سيكون بداية على القطاع التجاري في الاشهر الثلاث الاولى ثم على القطاع الاستثماري ثم القطاع الحكومي ثم الزراعي والصناعي وبالاخير القطاع السكني موضحا ان اللجنة طالبت الحكومة تركيب عداد للكهرباء والماء لكل شقة شكنية حتى يكون صاحب الشقة حريص على الترشيد.

ومن جانبة قال مقرر اللجنة النائب محمد الجبري ان اللجنة المالية رفضت مشروع الحكومة بالإجماع لتعارضه مع توجه اللجنة إلى حماية ذوي الدخل المحدود والمتوسط والذين سيتضررون بشكل مباشر في حال تم إقرار المشروع الحكومي.

واضاف ان اللجنة رات في مشروع الحكومة كلفة كبيرة من شانها الإضرار بالمواطن الرشيد وذوي الدخل المحدود فتم رفضه ومن ثم التصويت على مقترح اللجنة ذي الشرائح المختلفة عن شرائح الحكومة والمستندة إلى دراسة حكومية شاملة شملت أكثر من 7 آلاف بيت من بيوت ذوي الدخل المحدود وبينت أن معدل الإستهلاك 6 آلاف كيلو وات ونحن حددنا فلسين لهذه الشريحة كي لا يتضرر ذوو الدخل المحدود.

وأضاف أن الشريحة الثانية للإستهلاك بين 6 و 12 الف كيلو وات تم تحديد خمسة فلوس لكل كيلو والشريحة الثالثة للمسرفين في الإستهلاك هي لمن يتجاوز 12 الف كيلو وات وهؤلاء لن يدفعوا أكثر من 18 دينارا زيادة فقط وهو ما يوفر نحو نصف مليار دينارمن الدعومات .

وقال ان اللجنة المالية تصر على تصورها ولن نقبل بحال من الأحوال مشروع الحكومة مؤكدا ان الغرض هو ترشيد الإنفاق بما لا يمس المواطن ذي الدخل المحدود .

واضاف اننا نحتاج إلى فزعة وطنية بسبب الوضع الاقتصادي الذي تعيشه البلد ،مشيرا إلى اجتماع سابق مع وكالة موديز تم خلاله التحذير من تاخر الإصلاحات الاقتصادية والذي من شانه خفض تصنيف الكويت الائتماني وبالتبعية خفض قيمة الدينار الكويتي مشددا على ضرورة مكاشفة الناس والتعاون مع الحكومة من أجل الإصلاحات الإقتصادية القابلة للتطبيق وبما لا يضر المواطن .

واوضح أن القانون الجديد لن يطبق قبل سنتين على السكن الخاص وقبل ذلك سيتم البدء بالقطاعين الاستثماري والتجاري والذي سيكون بعد سنة من نشره في الجريدة الرسمية .

واشار إلى أن القانون سيلزم أصحاب العمارات والمجمعات التجارية تركيب عداد ذكي لكل محل أو شقة كما اكد انه سيتم مراعاة المواطنين القاطنين في شقق السكن الإستثماري وبما يكفل حمايتهم .

ومن جانبة أكد وزير الكهرباء والماء أحمد الجسار أن الدعم الحكومي للكهرباء والماء مستمر رغم التعرفة الجديدة للإستهلاك معربا عن أمله في التوصل إلى توافق مع اللجنة المالية ومجلس الأمة حول هذا القانون

واضاف في تصريح الى الصحافيين عقب خروجه من اجتماع اللجنة المالية ناقشنا مع اللجنة المالية المشروع المتعلق بشرائح الكهرباء والماء مشيرا إلى انه على الرغم من التعاون مع اللجنة المالية الا ان هناك تباينا في التوصل الى الاسعار المتفق عليها بين ما قدمته لجنة الدعوم الحكومية وما عرضته اللجنة المالية

وقال نحن في الحكومة نمد يد التعاون الى مجلس الامة ونتفهم مقترحات الاخوة الاعضاء في اللجنة مبينا ان الحكومة طرحت مبررات مشروعها وتاثير ذلك على الاقتصاد المحلي معربا عن امله في التوصل الى تفاهم وتقارب في وجهات النظر بين الطرفين

واوضح الجسار ان المشروع الحكومي بشان شرائح الكهرباء لا يعني الغاء الدعم حيث ان هذا الدعم مستمر ولكن بنسب اقل خصوصا مع ارتفاع كلفة الكهرباء حيث يصل الدعم الحكومي الى 80% من قيمة فاتورة استهلاك ذوي الدخل المحدود وينخفض الى ان يصل الى 65% في الشرائح الاخرى ذات الاستهلاك العالي وقال اننا لا ننظر الى ما يدفعة المواطن من قيمة استهلاكه فقط بل ننظر ايضا الى ما تقدمه الدولة من دعوم للفاتورة

وفيما ان كان تطبيق الشرائح الجديدة على السكن الخاص سيتم في 2018 قال الجسار ان هذا الموضوع مازال تحت النقاش وقيد الدرس ونتوقع اتخاذ قرار بشانه في الجلسة المقبلة لمجلس الامة

اللجنة اجتمعت بحضور وزير التربية لمناقشة ميزانيتها

« الميزانيات » : 60 % من ملاحظات ديوان المحاسبة على « جامعة الكويت » دون تسوية

- تسجيل حالة امتناع من قبل جهاز المراقبين الماليين على تنفيذ الميزانية

جانب من الاجتماع

- ما زالت الجامعة دون إدارة للتدقيق الداخلي بالمخالفة لتوصيات اللجنة السابقة

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد ان اللجنة اجتمعت بحضور وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور بدر العيسى للسنة المالية 2016/2017 وبحضور كل من رئيس اللجنة التعليمية الدكتور عودة الرويعي وعضو اللجنة التعليمية الدكتورخليل عبدالله لمناقشة ميزانية جامعة الكويت وتبين لها ما يلي

أولا : بطء وتيرة تسوية الملاحظات

رغم موافقة مجلس الأمة في دور الانعقاد السابق على ميزانية جامعة الكويت بتعهد حكومي لتصويب ما يعتريها من ملاحظات إلا أن وتيرة التصويب ما زالت بطيئة إذ ما تزال 60% من الملاحظات ديوان المحاسبة والبالغة 56 ملاحظة دون تسوية، إضافة إلى تسجل 1.079 مخالفات المالية وحالة امتناع من قبل جهاز المراقبين الماليين على تنفيذ الميزانية وبلغت نحو 22 مليون دينار وان معظم توصيات اللجنة لم يتم تنفيذها.

وما زالت الجامعة دون إدارة للتدقيق الداخلي بالمخالفة لتوصيات اللجنة السابقة وقرار مجلس الوزراء بهذا الشان مشددة على ضرورة الإسراع بإنشائها وتفويتها باللوائح والكوادر الوظيفية المؤهلة وإلحاق تبعيتها بأعلى سلطة إشرافية للحد من الأخطاء والمخالفات التي تقع بها الوحدات التنظيمية.

ثانيا : ارتفاع عدد الشواغر في اعضاء الهيئة التدريسية

كما ارتفعت عدد الشواغر في اعضاء الهيئة التدريسية لتبلغ 627 درجة منها 267 درجة مرحلة منذ عدة سنوات وباتت المبررات التي تكرر سنويا وعبارات التسويف غير مقبولة وستتخذ اللجنة آلياتها لإلزام الجامعة بشغل تلك الشواغر التدريسية كما انتهجتها مع جهات أخرى لتغطية العجز الواضح في الأعداد المطلوبة لتغطية ساعات التدريس.

ورغم تشديد اللجنة في توصياتها وتقاريرها على مراعاة مبدا الشفافية والعدالة لشغل الوظائف الشاغرة في اعضاء الهيئة التدريسية إلا ان الجامعة تتجاوز ذلك في عدد من الحالات بشتى التبريرات ومنها تعيين مدرس مساعد رغم سحب البعثة منه وهو باعتراف المدير الجديد للجامعة ليس بالإجراء الطبيعي إضافة إلى عدم تطبيق المعايير الموضوعية الدقيقة بالنسبة لسياسة البعثات مما يفقدها العدالة والحيادية.

ثالثا: الأبحاث العلمية والمكاتب الاستشارية

ورغم أن المبالغ المنصرفة على الأبحاث العلمية بلغت نحو 16 مليون دينار خلال السنوات الأربعة السابقة إلا انها لم تحقق الغرض على النحو المرجو ومنها تطوير المستوى العلمي لأعضاء هيئة التدريس إذ ما تزال القاعدة العريضة منهم وبنسبة 63% في فئة مدرس بعدد 755 عضو.

كما أن مآخذ اعمال المكاتب الاستشارية بدت تتزايد ولا تضبط عمليات الصرف عليها وفق القواعد المنظمة لعمل الميزانية ويتم تحويل إيرادات المكاتب الاستشارية إلى الحسابات البنكية الخاصة بها بدلا من تحويلها لحساب الجامعة ، وسداد مصروفات تلك المكاتب دفعة واحدة بالمخالفة لتعليمات الجهات الرقابية الذي تقتضي تجزئة الدفعات المالية لمتابعة سلامة الصرف خاصة وانه قد لوحظ صرف مكافآت مالية دون وجود سند مؤيد لاستحقاقها.

رابعا: ارتفاع نسب عدم الإنجاز في المشاريع الإنشائية

ووفقا للتقارير الرقابية فقد ارتفعت نسبة زيادة التاخير في تنفيذ بعض المشاريع بمدينة صباح السالم الجامعية مع تعدد الأوامر التغييرية على عقود الإتفاقيات لتبلغ وحدها في السنة المالية الأخيرة فقط 27 مليون دينار علما أن قيم تلك الاتفاقيات الأصلية تبلغ ما يقارب 36 مليون دينار كما أن مدير المشروع رغم تقييم الجامعة له بانه ضعيف تم التمديد له سابقا حتى يوليو

الزلزلة: سأكشف عن مواقع الفساد في « القوى العاملة »

قال النائب يوسف الزلزلة انه عندما اقر مجلس الامة قانون الهيئة العامة للقوى العاملة كان القصد من ذلك تنظيم العمل وترتيبه وكذلك تهيئة الاجواء المناسبة للعمالة وتهيئة الأمور لبيئة الأعمال و تسهيلا على القطاع الخاص الذي يعتبر الجناح الثاني للاقتصاد المحلي.

واضاف:«لكن ومع الاسف الشديد تحولت هذه الهيئة مرتعا خصبا للفساد و الافساد وصورة سيئة لتعاطي بعض الموظفين المفسدين الذين اعطاهم القانون سطوة على العمال المساكين وعلى اصحاب الاعمال الذين يريدون ان ياخذوا من رزق الله الحلال الطيب».

وتابع:«يا وزيرة الشؤون وانت ممن نعتقد انها تريد ان تكون احد ادوات الاصلاح ومحاربة الفساد، عليك ببعض الموظفين و الموظفات الذين يستخدمون صلاحيات القانون لابتزاز العمال واصحاب العمل والذين يستخدمون الاساليب السيئة والدالة على سوء التربية و سوء الخلق لهم مع العمالة المسكينة واصحاب العمل البسطاء». واضاف الزلزلة:«ساكشف عن مواقع الفساد في هذه الهيئة من بعض قياداتها الى بعض موظفيها وموظفاتها وستحاسب الحكومة برمتها على اداتها السيء» من هيئة القوى العاملة فلقد وصل سيل الفساد فيها الزبى».

الحريجي: إجراءات وخطط « التجارة » لضبط الأسعارغير موجودة

سعود الحريجي

رأى النائب سعود الحريجي أن وزارة التجارة والصناعة بلا خطة عملية واجراءات تنفيذية لمعالجة ارتفاع الاسعار.

ولفت الى أن التضخم وغلاء الاسعار من الامور التي تهدم نقدم الامم وتماسك مجتمعاتها ولذلك تولي الدول المتقدمة بشكل أخص اهتماما كبيرا جدا لهذا الموضوع.

وأكد أن حماية المستهلك وضمان جودة المنتجات والمحافظة على أسعار معتدلة للسلع الاساسية التي يقوم عليها المجتمع دور الحكومة

ووجه الحريجي سؤالا في هذا الشان إلى وزير التجارة والصناعة يوسف العلي جاء فيه : لذا يرجى تزويدي بالآتي :

1 -ما إجراءات وزارة التجارة لضبط الأسعار في ظل توجهات الحكومة لرفع الدعوم عن بعض السلع؟.

2 -هل أعدت الوزارة خطة خاصة للتصدي للتلاعب بالإشعار تزامنا مع اي قرار بشان الدعوم؟ تزويدي بالخطة ان وجدت؟

3 -هل احالت الوزارة اية مقترحات او دراسات لمواءمة اجراءاتها بشان مراقبة الاسعار الى مجلس الوزراء؟ تزويدي بها ان وجدت.

4 -هل هناك اعادة نظر في المواد التموينية بالإضافة او الحذف؟ وما اجراءاتكم في هذا الخصوص؟.